المصـــــدر : الاقتصادية

التـــاريخ : 13-12-2006 العـــدد : 4811

الصفحـات : 14 المسلسل : 74

الرئيس البولندي يؤكد أهمية بناء شراكة اقتصادية مع السعودية

أذربيجان وموريشيوس وكازاخستان تحصد جوائز «أجفند» في عامها الثامن

عبد الله البصيلي موفد «الاقتصادية» إلى وارسو

الأمير طلال بن عبد العزيز خلال رعايته حفل "أجفند" في مناسبة سابقة.

أكد ليخ كاتشينسكي الرئيس البولندي أهمية بناء شراكة اقتصادية بين بلاده والمملكة، خصوصا في مجالي الطاقة والغاز، اللذين تعتمد بلاده على سد احتياجاتها منهما عن طريق الاستيراد الخارجي.

وألمح الرئيس البولندي خلال لقاء حضرته "الاقتصادية" تم مع الأمير تركي بن طلال الممثل التخصي للأمير طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإغاثية "أجفند" وبين ساعات من رعايته حفل تسليم جائزة أجفند العلمية إلى عزم بلاده إنشاء ميناء خاص للنفط والطاقة.

ورحب الرئيس البولندي بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز المرتقبة إلى بولندا، معتبرا أنها ستفتح آفاقا جديدة لبناء علاقات وشراكات اقتصادية متينة مع السعودية.

ورعى الأمير تركي بن طلال نيابة عن الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "أجفند" والرئيس البولندي ليخ كاتشينسكي الحفل الذي أقيم في العاصمة البولندية وارسو لتسليم جائزة "أجفند" في عامها الثامن. وتم خلال الحفل تكريم القائمين على المشروعات الثلاثة الفائزة بالجائزة، من كل من أذربيجان، موريشيوس، وكازاخستان.

وفاز مشروع "الرعاية الصحية الأولية في المجتمع في أذربيجان" بجائزة الفرع الأول، المخصصة لمشروعات المنظمات الدولية والإقليمية في مجال (خدمات الصحة الأولية المستدامة والتدريب وخلق فرص العمل للفقراء في المناطق الريفية)"، ونفذته في أذربيجان منظمة ميديكال كوربس الدولية.

وفاز مشروع (اكتشاف عالم المحيطات: موارد تربوية للمدارس الابتدائية) بجائزة الفرع الثاني، المخصصة للمشروعات التي نفذتها الجمعيات الأهلية في مجال (دور المنظمات غير الحكومية في توفير خدمات التعليم وخلق فرص العمل للفقراء في المناطق الريفية)، ونفذته في موريشيوس جمعية شاولاس رودريجز.

أما في الفرع الثالث، الذي يعنى بالمشروعات التي مولتها، أسسها أو نفذها أفراد في مجال (الاحتياجات الأساسية في مجال التدريب المهني وخلق فرص العمل للفقراء في المناطق الريفية)، فقد فاز مشروع (إنشاء أماكن للعمل من خلال تدريب النساء في المهن والمهارات التجارية)، الذي تم تنفيذه في أوزبكستان بمبادرة وجهد من ديلدار أليميكوفا.

وتعتبر جائزة برنامج الخليج العربي العالمية للمشروعات التنموية الرائدة امتدادا لمنهج "أجفند" في تجويد الأداء التنموي وتركيزه. إضافة إلى أنها تعمل بأسلوب مبتكر ومبدع لمد يد العون التنموي وتمويل المشروعات. كما تعتبر "أجفند" العالمية المبادرة الأولى من نوعها لحفز الإسهامات التنموية، وإبراز النماذج الناجحة وتعميم الأفكار الخلاقة، بهدف دعم الجهود المتميزة الهادفة إلى تنمية وتطوير مفاهيم التنمية البشرية المستدامة وأبعادها، وتطوير العمل التنموي وفق أسس علمية تساعد على تحقيق أهدافه. إبراز وتعزيز الجهود الرائدة في الدول النامية، التي تهدف إلى بناء تنظيمات أهلية فاعلة، تعمل من أجل مستقبل أفضل يسوده الأمن الاجتماعي والعدالة والمساواة، والإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجائزة.

والجائزة عبارة عن مكافأة مالية تقدر بـ 300 ألف دولار، إضافة إلى إهداءات تذكارية وشهادات تقدير، تمنحها "أجفند" سنويا للمشروعات التنموية الرائدة.

وتتكون الجائزة من ثلاثة فروع وفق الجهات المنفذة للمشروعات المرشحة، حيث خصص الفرع الأول للمشروعات التنموية الرائدة المنفذة من طريق المنظمات الأممية والدولية والإقليمية، وقيمتها 150 ألف دولار، فيما خصص الفرع الثاني للمشروعات التنموية الرائدة المنفذة عن طريق الجمعيات الأهلية، وقيمتها 100 ألف دولار، والفرع الثالث خصص للمشروعات التنموية الرائدة المنفذة التي تم تأسيسها وتمويلها، أو تنفيذها، وقيمتها 50 ألف دولار.

وقال الأمير طلال بن عبد العزيز في وقت سابق "الترحيب الكبير الذي لاقته هذه الجائزة يؤكد بوضوح حاجة ميادين التنمية، والتنمية البشرية على وجه الخصوص لمزيد من المحفزات لإبراز المبادرات المميزة، وتعميم فوائدها على المجتمعات النامية".

ويشير الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، عضو لجنة جائزة أجفند إلى أن هذا التصنيف يجعل للجائزة ميزة أخرى، حيث يمكنها من أن تحفز المشروعات التنموية الرائدة في مختلف القطاعات، في إطار تنافس موضوعي يحقق دعم المبادرات، ما يعطي الجائزة أبعادا مختلفة عن غيرها من الجوائز العالمية في كونها حافزا للمشروعات التنموية، لا تحده حدود جغرافية أو سياسية أو لغوية أو غيرها. يذكر أن للجائزة لجنة مشكلة برئاسة رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "أجفند" وعضوية عدد من الشخصيات العالمية المتميزة المهتمة بقضايا التنمية، والذين يراعى في اختيارهم التمثيل الجغرافي للعالم.

والجهات التي يحق لها بالترشيح

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 13-12-2006 العـــدد : 4811
الصفحـات : 14 المسلسل : 74

الرئيس البولندي ليخ كاتشينسكي يستقبل الأمير تركي بن طلال في القصر الرئاسي في وارسو أمس. ويحضر الأمير تركي حفل توزيع جوائز أجفند، التي يرعاها الأمير طلال بن عبد العزيز. الفرنسية

للجائزة، المنظمات الأممية والدولية والإقليمية، الجامعات ومراكز البحوث، والجمعيات الأهلية والاتحادات القطرية للجمعيات الأهلية. أما المشروعات المؤهلة للترشيح المشروعات المنفذة من قبل المنظمات الأممية والدولية والإقليمية، والمشروعات المنفذة من قبل الجمعيات الأهلية، والمشروعات التي يتم تأسيسها وتمويلها أو تنفيذها. في حين تكون المشروعات مؤهلة للفوز بالجائزة، حينما تنطبق عليها المعايير التالية: الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، القابلية الذاتية للتجديد والتطوير، الحداثة والابتكار، قابلية التطبيق في الدول النامية المختلفة، القدرة على استخدام المصادر المالية بشكل فعال في إنجاز المشروع، استخدام الأساليب الحديثة في التطبيق، توفر التنظيم الإداري السليم، إمكانية قياس فاعلية الخدمات أو الإنتاج المحقق، القدرة على تحقيق موارد ذاتية تكفل استمرارية المشروع، والإسهام في تحقيق أهداف برنامج الخليج العربي الرامية إلى التنمية البشرية المستدامة، الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً خاصة الأطفال والنساء.

وتضم لجنة جائزة "أجفند" العالمية في عضويتها عدداً من الشخصيات العالمية البارزة، تمثل الأمريكتين، الاتحاد الأوروبي، المنطقتين العربية والإفريقية، والقارة الآسيوية. وهم الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، والبارونة إيما نيكلسون عضو البرلمان الأوروبي، ممثلة للقارة الأوروبية، البروفيسور محمد يونس، المؤسس والمدير الإداري لبنك جرامين، السنيورة مرسيدس مينافرا، رئيسة جمعية تودز بور أوروغواي، والدكتور يوسف سيد عبد الله المدير العام السابق لصندوق أوبك للتنمية.

وستدخل جائزة برنامج الخليج العربي العالمية للمشروعات التنموية الرائدة "أجفند" عامها التاسع في 2007، بنقلة مميزة في موضوعات فروعها الثلاثة، حيث رصدت جوائز العام المقبل للمشروعات التي تحقق الريادة في مكافحة الاتجار بالبشر باعتبار الظاهرة قضية إنسانية وأخلاقية تخرق أهم حقوق الإنسان، وذلك بعدما احتفت بمشروعات رائدة في مجال مكافحة الفقر بالقروض الصغيرة.